

GOV/INF/2024/10-GC(68)/INF/6

12 آب/أغسطس 2024

توزيع عام

عربي

الأصل: الإنكليزية

## مجلس المحافظين المؤتمر العام

### نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت للمجلس

(الوثيقة GOV/2024/52)

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

(الوثيقة GC(68)/1 وإضافتها Add.1)

## المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التخطيط للمستقبل

من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024

تقرير من المدير العام

### الملخص

جمع المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل، الذي عُقد في المقر الرئيسي للوكالة في فيينا في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024، بين خبراء وواضعي سياسات ومسؤولين كبار من جميع أنحاء العالم لتبادل الدروس المستفادة والتصدي للتحديات الناشئة ومناقشة مستقبل الأمن النووي. وأتاح المؤتمر، الذي حضره أكثر من 2000 مشارك مسجل من 142 دولة عضواً و16 منظمة مدعوة، بما في ذلك 48 وزيراً ونائب وزير وغيرهم من كبار المسؤولين، منصة دينامية للمشاركين للانخراط في مناقشات استشرافية، وتبادل الرؤى والخبرات القيمة، والعمل على إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها الأوساط المعنية بالأمن النووي بشكل جماعي.



## المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التخطيط للمستقبل

من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024

تقرير من المدير العام

### ألف- المقدمة

1- عُقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا بالنمسا، في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024. وكان هذا هو المؤتمر الوزاري الرابع من حيث الترتيب الذي تعقده الوكالة كل أربع سنوات بشأن الأمن النووي، بعد المؤتمرات التي عُقدت في تموز/يوليه 2013 وكانون الأول/ديسمبر 2016 وشباط/فبراير 2020.<sup>1</sup> وحظي المؤتمر طوال انعقاده على مدار أسبوع بمستوى عالٍ من الحضور، واجتذب ممثلين وجهات معنية من طائفة واسعة من الكيانات التي تدعم أنشطة الأمن النووي أو تشارك فيها بنشاط من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الهيئات الرقابية؛ والسلطات الوطنية المختصة؛ ووكالات الأمن القومي وإدارة الأزمات؛ ووكالات إنفاذ القانون ومراقبة الحدود؛ وقطاع الصناعة؛ والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

2- واجتذب المؤتمر أكثر من 2000 مشارك مسجّل، من بينهم 17 وزيراً و21 نائب وزير و10 مسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وتؤكد هذه الإحصاءات غير المسبوقة على أهمية المؤتمر كأكبر وأهم منتدى عالمي للممارسين في مجال الأمن النووي، وتظهر في الوقت ذاته الاعتراف الواسع النطاق بين أعضاء المجتمع الدولي بأن الأمن النووي موضوع يتطلب اهتماماً ومناقشة وحواراً دولياً مستمراً. ودأب أعضاء فريق المناقشة والمشاركون في المؤتمر على التأكيد على ضرورة أن تواصل الوكالة تنظيم حلقات عمل واجتماعات ومنتديات دولية دورية مثل هذا المؤتمر، من أجل تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون الدولي المتواصل والهادف.

3- وبذلت الأمانة جهوداً متضافرة طوال جميع مراحل التخطيط لضمان أن يمثل المشاركون مجموعة متنوعة من الخلفيات ومستويات الخبرة، بدءاً من كبار واضعي السياسات وقادة قطاع الصناعة وأخصائيي الأمن النووي المتمرسين ووصولاً إلى الخبراء الصاعدين وقادة المستقبل في هذا المجال. وإجمالاً، شاركت في المؤتمر 142 دولة عضواً و16 منظمة مدعوة، وبلغت نسبة النساء المشاركات 34% من المشاركين المسجلين. وقدم ممثلون من 89 دولة عضواً عروضاً خلال الجزء العلمي والتقني من المؤتمر. وأدار الجلسات خلال ذلك الجزء رؤساء جلسات من 41 دولة عضواً والمنظمات المدعوة. ولم يكفل هذا النهج تنوع المشاركين فحسب، بل أيضاً تنوع الأفكار ووجهات النظر التي نُوقشت في جميع حلقات النقاش والجلسات في المؤتمر.

<sup>1</sup> عقدت الوكالة مؤتمراً دولياً بشأن الأمن النووي في عام 2005، على الرغم من عدم الاعتراف به رسمياً كجزء من هذه السلسلة.

4- وكان الموضوع الأساسي للمؤتمر "التخطيط للمستقبل" مصدر إلهام للعديد من الأنشطة والمناقشات التي جرت كجزء من برنامج المؤتمر. وأعطيت الأفضلية للأوراق والفعاليات الجانبية التي ركزت على التصدي للتهديدات الناشئة وسعت إلى الدخول في مناقشات بشأن تحديات الغد. وأتاح هذا التوجه العام نحو المستقبل للمشاركين تبادل الخبرات والإنجازات والدروس المستفادة منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2020: استدامة الجهود وتعزيزها، وفي الوقت نفسه تحويل تركيز المجتمع الدولي إلى التحديات المحتملة في المستقبل. وهكذا، كان المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل بمثابة وسيلة يمكن من خلالها للوزراء وواضعي السياسات وكبار المسؤولين وخبراء الأمن النووي مواصلة إرساء نهج مشتركة إزاء التهديدات الحالية، مع صياغة استراتيجيات تعاونية للاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل.

5- وتألف المؤتمر من جزأين متميزين ولكنهما متداخلان: الجزء الوزاري والجزء العلمي والتقني. وعقد الجزء الوزاري في الفترة من 20 إلى 21 أيار/مايو، بينما استمر الجزء العلمي والتقني من 21 أيار/مايو حتى اختتام المؤتمر<sup>2</sup>.

## باء- الجزء الوزاري



المدير العام للوكالة، السيد رافائيل ماريانو غروسي، في افتتاح الجزء الوزاري من المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل.

6- بدأ المؤتمر بجزء وزاري استمر يومين وترأسه مساعد وزير خارجية أستراليا، سعادة السيد تيم واتس، عضو البرلمان، ونائب وزير الطاقة في كازاخستان، سعادة السيد سونغات يسيماخانوف، اللذان تشاركا في رئاسة المؤتمر. وفي الأشهر التي سبقت المؤتمر، شارك الممثلان المقيمات لأستراليا وكازاخستان، سعادة السيد إيان بيغز وسعادة السيد مختار تيلوبيردي، في رئاسة الاجتماعات التحضيرية والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية للدول الأعضاء، مما أدى إلى إعداد بيان مشترك للرئيسيين المشاركين بشأن الأمن النووي. ويرد البيان المشترك في هذا التقرير تحت اسم المرفق 1.

<sup>2</sup> يمكن الاطلاع على البرنامج الكامل للمؤتمر على الموقع الإلكتروني للمؤتمر: <https://www.iaea.org/events/icons2024>.

7- وافتُتِحَ الجزء الوزاري بكلمات ألقاها المدير العام للوكالة، السيد رافائيل ماريانو غروسسي، والرئيسان المشاركان للمؤتمر. كما أَلَقَت نائبة وزير خارجية رومانيا، سعادة السيدة أنا-كريستينا تينكا، والممثل الدائم لبنا لدى الوكالة، سعادة السيد داريو تشيرو أوتشوا، بيانين بصفتهم ممثلين للرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2020: استدامة الجهود وتعزيزها.

8- وفي الجزء الوزاري، أدلى الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود بأكثر من 100 بيان، منها 99 بياناً وطنياً، و3 بيانات مشتركة، وبيانان من منظمات دولية. وأقرَّ العديد من الممثلين بأهمية الأمن النووي في ضمان استمرار الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، مع إعادة تأكيد التزاماتهم الوطنية بدعم نظام الأمن النووي العالمي. ودأب الممثلون على الاعتراف بالدور المركزي للوكالة في تعزيز التعاون الدولي وفي دعم الدول الأعضاء في تعزيز نظمها الوطنية للأمن النووي وتأييدهم لهذا الدور.

9- وتضمن الجزء الوزاري ثلاثة فعاليات فريدة من نوعها ركّزت على إشراك الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود في مواضيع محدّدة تتعلق بالأمن النووي.

10- وفي يوم الاثنين الموافق 20 أيار/مايو، عُقدت حلقة نقاش عامة بعنوان "ضمان التقدم المستدام: الدور المهم للأمن النووي في النهوض بأهداف التنمية المستدامة". وأشار المشاركون إلى السبل الحاسمة، وإن كانت أقل وضوحاً، التي يُمكن الأمن النووي من خلالها السعي العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية، مؤكداً على ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء التي تستخدم التطبيقات النووية بنشاط في قطاعي الزراعة والصحة على تنفيذ تدابير فعالة وقوية في مجال الأمن النووي.



المدير العام للوكالة في حلقة نقاش رفيعة المستوى عُقدت خلال فعالية خاصة في اليوم الأول من المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل.

11- وفي 20 أيار/مايو، نظمت الأمانة فعالية خارج مركز فيينا الدولي للوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود بعنوان "ما بعد الحدود - نقاش تعاوني بشأن مستقبل الأمن النووي". وشملت هذه الفعالية مناقشة مائدة مستديرة شدد خلالها أعضاء فريق المناقشة على أن الأمن النووي مسألة تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب نهجاً تعاونية لمواجهة التهديدات المحتملة العابرة للحدود الوطنية. وحظيت هذه الفعالية الرفيعة المستوى بحضور كبير جداً حيث استقطبت أكثر من 180 مشاركاً من 64 دولة عضواً و3 منظمات مدعوة.

12- وفي يوم الثلاثاء الموافق 21 أيار/مايو، دُعي الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود لحضور جلسة وزارية تفاعلية قُدمت إرشادات للمشاركين من خلال طرح سيناريوهين افتراضيين وطلب منهم مدير الجلسة تقديم ردود على استفسارات معينة. وشجعت الجلسة النقاش والحوار المفتوح بين كبار المسؤولين مع إبراز أهمية الصكوك القانونية الدولية التي تدعم وتعزز الأمن النووي العالمي. واستقطبت الفعالية 138 مشاركاً من 61 دولة عضواً و3 منظمات مدعوة وأسفر عن مناقشات تفاعلية للغاية.

## جيم- الجزء العلمي والتقني

13- بدأ الجزء العلمي والتقني من البرنامج صباح يوم الثلاثاء الموافق 21 أيار/مايو. وافتتح الجزء العلمي والتقني بكلمات ألقته نائبة المدير العام ورئيسة إدارة الأمان والأمن النوويين، السيدة ليدي إيفرار، ومديرة شعبة الأمن النووي، السيدة إيلينا بوغلوفا، والأمينة العلمية، السيدة سارة مروز.

14- وتضمن البرنامج العلمي والتقني 4 حلقات نقاش عامة، و52 جلسة تقنية، وفعالية واحدة تخص "المروض السريعة"، و45 فعالية جانبية نظمتها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والوكالة. ونُظمت اثنتان وخمسون جلسة تقنية و4 حلقات نقاش عامة ضمن 4 محاور رئيسية للمؤتمر:

- السياسات والقوانين واللوائح المتعلقة بالأمن النووي؛
- التكنولوجيا والبنية الأساسية لمنع وقوع الأحداث المتصلة بالأمن النووي وكشفها والتصدي لها؛
- بناء القدرات لأغراض الأمن النووي؛
- المواضيع الشاملة للأمن النووي.

15- وعُقدت جلسات نقاش عامة صباح كل يوم من أيام الجزء العلمي والتقني. وكان لكل موضوع من المواضيع التي نوقشت خلال حلقات النقاش العامة الأربع ارتباطاً بمحور من المحاور الأربعة. وحرصاً على تشجيع المناقشات الحرة والمبتكرة والتشاركية، عُقدت حلقات النقاش العامة بنفس الطريقة التي تُعقد بها جلسات النقاش التي يقودها مدير للجلسة، كما حدث في الجزء الوزاري وحلقة النقاش التي عُقدت خارج مقر الوكالة. وإجمالاً، شكّلت الإناث 43% من أعضاء فريق المناقشة في هذه المناقشات.

- وفي يوم الثلاثاء الموافق 21 أيار/مايو، عُقدت حلقة نقاش عامة بعنوان "السياسات والقوانين واللوائح في مشهد الأمن النووي المتطور". واستكشف أعضاء فريق المناقشة التحديات المرتبطة بوضع وتنفيذ وتكييف السياسات والقوانين والأطر الرقابية في ظل المشهد الدولي المتغير بسرعة. وشدد جميع أعضاء فريق المناقشة، على وجه الخصوص، على أهمية الصكوك الدولية مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

• وفي يوم الأربعاء الموافق 22 أيار/مايو، عُقدت حلقة نقاش عامة بعنوان "إدارة التهديدات والفوائد المترتبة على التكنولوجيات الناشئة". وناقش المشاركون في حلقة النقاش مختلف التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والمفاعلات النمطية الصغيرة. وشدّد المشاركون في حلقة النقاش على أهمية مشاريع المساعدة وتبادل المعارف والتدريب من أجل ضمان تنظيم التكنولوجيات الجديدة وتوظيفها بطريقة مسؤولة وأمنة، مما يمكّن الممارسين من مواجهة تحديات المستقبل.

• وفي يوم الخميس الموافق 23 أيار/مايو، عُقدت حلقة نقاش عامة بعنوان "التخطيط للمستقبل: الحفاظ على القوى العاملة الحالية وتطوير القوى العاملة المستقبلية في مجال الأمن النووي". وناقش المشاركون المشاكل التي يواجهها القطاع النووي في تدريب القوى العاملة الحالية والحفاظ عليها، والعقبات التي تعترض تدريب الموظفين الجدد، وإعداد الجيل القادم لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

• وفي يوم الجمعة الموافق 24 أيار/مايو، عُقدت حلقة نقاش عامة بعنوان "التطلع إلى المستقبل: الدور المتطور للوكالة". وتبادل أعضاء فريق المناقشة الخبرات حول الخدمات التي تقدمها الوكالة وقيموا السبل التي يمكن من خلالها تكييف دور الوكالة في المستقبل. ونوقشت الاعتبارات المتعلقة بأنشطة الوكالة في المستقبل. واتفق جميع المشاركين في حلقة النقاش العامة على أنه بغض النظر عما يخبئه المستقبل، يجب على الوكالة أن تواصل أداء دور محوري في النهوض بالأمن النووي العالمي لتمكين الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية.

16- وعقب حلقات النقاش العامة، عُقدت جلسات تقنية موازية وفعاليات جانبية خلال كل يوم من أيام الجزء العلمي والتقني. وقدم مشاركون من 89 دولة عضواً ومنظمة مدعوة ثلاثمائة وسبعة وستين عرضاً على مدى فترة البرنامج التقني، وتناولت هذه العروض مجموعة واسعة من المواضيع المستقبلية التي تتراوح من الأمن الحاسوبي والذكاء الاصطناعي إلى النظم المسيّرة والمفاعلات النمطية الصغيرة.

17- وفي محاولة لتعزيز تبادل الأفكار بين الخبراء من جميع أنحاء العالم، لم يُستخدم في المؤتمر أسلوب العروض القائمة على "الملصقات المطبوعة". وبدلاً من ذلك، طُلب من الذين قُبلت ملخصات عروضهم القائمة على الملصقات تقديم أعمالهم خلال فعالية "العروض السريعة" وذلك لمنح مُعدي العروض الفرصة لعرض أعمالهم أمام نظرائهم. وجمع ستون عرضاً من هذا النوع من 30 دولة عضواً حسب موضوع المؤتمر وقُدمت على التوالي في قاعة مخصصة. وفور الانتهاء من تقديم جميع العروض، مُنح الخبراء وقتاً للتواصل مع مقدمي العروض وتبادل الأفكار المتعلقة بمحتوى عملهم.



لمحة عامة عن البرنامج العلمي والتقني في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل.

18- واستُكمل البرنامج بعقد 45 فعالية جانبية متنوعة تناولت مجموعة مختلفة من القضايا و/أو المبادرات و/أو المشاريع المهمة في مجال الأمن النووي. وشملت الفعاليات الجانبية جولات إلى مركز الوكالة التدريبي والإيضاحي في مجال الأمن النووي الذي افتُتح مؤخراً، وزاره أكثر من 100 مشارك في المؤتمر.

19- كما استُكمل البرنامج بإقامة 50 معرضاً نظمتها الوكالة والدول الأعضاء والمنظمات والباحثون لعرض مختلف عناصر الأمن النووي، بما في ذلك أنواع جديدة من المعدات ذات التكنولوجيات المتطورة لكي يستخدمها الممارسون في مجال الأمن النووي.

20- وتماشياً مع الموضوع الرئيسي للمؤتمر، وبغرض إشراك الجيل القادم من المتخصصين في الأمن النووي وتوظيفهم بشكل فعال، تضمن المؤتمر مبادرة وفد المستقبل المعني بالأمن النووي. ومن بين مجموعة من المتقدمين ضمت أكثر من 200 طالب جامعي ومهني مبتدئ، اختير 24 مشاركاً (9 رجال و15 امرأة) من 19 بلداً لتشكيل الوفد. واضطلع الوفد بدور نشط في المؤتمر طوال الأسبوع، حيث شارك في حلقات عمل مهنية، وحضر فعاليات التواصل، ودعم الجلسات التقنية المخصصة كمسؤولين تقنيين مساعدين. وقبل انعقاد المؤتمر، اجتمع الوفد في شكل افتراضي عدة مرات لإعداد بيان بشأن الأمن النووي، وألقي البيان خلال الجلسة العامة الختامية. ويرد هذا البيان في هذا التقرير تحت اسم المرفق 2.



وفد المستقبل المعني بالأمن النووي في المؤتمر الدولي بشأن الأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل.

21- وعُقدت الجلسة العامة الختامية بعد ظهر يوم الجمعة الموافق 24 أيار/مايو وحظيت بحضور كبير للغاية، مما يدل على استمرار المستوى العالي من الاهتمام والمشاركة بين المشاركين طوال الأسبوع. وعقب

إلقاء وفد المستقبل المعني بالأمن النووي لليبانه، أدلى كل من سعادة السيد إيان بيغز وسعادة السيد مختار تيلوبردي كلمتهما الختامية بصفتها ممثلين للرئيسين المشاركين للمؤتمر. وأعلن المدير العام اختتام المؤتمر رسمياً.

## دال- سُبُل المضي قدماً

- 22- ستنتشر وقائع المؤتمر وسوف تتاح على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.
- 23- وسوف تراعي الأمانة، عند الاقتضاء، النواتج التي تمخض عنها المؤتمر، بما في ذلك الرسائل المقدمّة كجزء من البيانات الوطنية، عند تحديد الأولويات لمجالات الأنشطة في خطة الأمن النووي للفترة 2026-2029.



## المرفق 1

### المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل

#### بيان الرئيسين المشاركين

- 1- نحن، الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بشأن الأمن النووي: التخطيط للمستقبل، نجدد التأكيد على التزامنا بإدامة وتعزيز الأمن النووي الفعال والشامل لجميع المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق النووية.
- 2- ونعيد التأكيد على أن مسؤولية الأمن النووي داخل دولة ما تقع برمتها على عاتق تلك الدولة، طبقاً لالتزاماتها الوطنية والدولية، ونضع في اعتبارنا الحقوق السيادية لكل دولة عضو.
- 3- ونؤكد مجدداً الأهداف المشتركة المتمثلة في منع الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونذكر أن الأمن النووي يسهم في السلام والأمن الدوليين، ونشدد على الحاجة الماسة إلى إحراز التقدم في نزع السلاح النووي وأن هذه المسألة ستظل محل نقاش في جميع المحافل المعنية، بما يتسق مع واجبات الدول الأعضاء والتزاماتها في هذا الصدد.
- 4- ونقر بأن من شأن تدابير الأمن النووي أن تعزز الثقة العامة بالاستخدام السلمي للتطبيقات النووية. ونقر أيضاً بأن تلك التطبيقات تسهم في التنمية المستدامة للدول الأعضاء، وينبغي أن نضمن ألا تؤدي التدابير التي يُراد بها تعزيز الأمن النووي إلى عرقلة التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية.
- 5- ولا نزال نشعر بالقلق إزاء المخاطر والتهديدات القائمة والناشئة التي تحيط بالأمن النووي، ونعرب عن التزامنا بالتصدي لها. ونذكر أن التكنولوجيات الناشئة والابتكارية، بما يشمل الذكاء الاصطناعي، تنطوي على تحديات وفوائد محتملة على حد سواء. ونذكر أيضاً في هذا الصدد أن التعاون الدولي مهم في دعم النظم الوطنية للأمن النووي، وهو يساعدنا على تحقيق أقصى قدر من الفوائد وعلى مواجهة التحديات في الوقت ذاته.
- 6- وندعم عمل الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء، عند الطلب، على إنشاء نظم وطنية فعالة ومستدامة للأمن النووي وتحسينها، بوسائل منها وضع الإرشادات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وبناء القدرات، وندعم من هذا المنطلق دورها المركزي في تيسير التعاون الدولي وتنسيقه بغية تعزيز الأمن النووي، وكذلك دورها في تيسير الأنشطة الإقليمية، حسب الاقتضاء.
- 7- ونقر بأن الحماية المادية هي عنصر رئيسي من عناصر الأمن النووي، وندعم مواصلة تطوير المساعدة التي تقدمها الوكالة في المجالات التي تهم الدول الأعضاء لتشمل الوقاية والردع والكشف والتعطيل والتصدي.

- 8- ونشدد على أن شن أي هجمات أو التهديد بشنها على المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية قد يخل بالأمن النووي، ونذكّر بالتزاماتنا في هذا الصدد. ونشير إلى قرارَي المؤتمر العام GC(XXIX)/RES/444 و GC(XXXIV)/RES/533، وإلى المقرر GC(53)/DEC/13 الذي اعتمده المؤتمر العام بالإجماع في عام 2009.
- 9- وندرك ضرورة ضمان قدرة النظم الوطنية للأمن النووي على الصمود والقدرة على التأهب للطوارئ في جميع الظروف، بما فيها الظروف الاستثنائية. ونشير إلى "الركائز السبع التي لا غنى عنها لضمان الأمان والأمن النوويين أثناء النزاع المسلح"، التي حدّدها المدير العام للوكالة.
- 10- ونشجّع الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير التخفيف من التهديدات والحد من المخاطر التي تسهم في تحسين الأمان النووي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ضمان حماية المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق النووية، وفقاً للتشريعات الوطنية.
- 11- وندعو جميع الدول الأعضاء التي تحوز في أي تطبيق من التطبيقات اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم المفصول، اللذين يتطلبان اتخاذ تدابير احتياطية خاصة لضمان أمنهما، إلى الحرص على تأمين هاتين المادتين وحصرهما على النحو المناسب من جانب الدولة المعنية وداخل أراضيها، ونشجع الدول الأعضاء على المضي قدماً، بصورة طوعية، في تقليص كميات اليورانيوم الشديد الإثراء في المخزونات المدنية إلى أقصى حد، حين يكون ذلك ممكناً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.
- 12- ونشدد على أهمية الاعتبارات المتعلقة بالأمن النووي في سياق الاهتمام المتزايد بتطوير ونشر التكنولوجيات والمفاعلات النووية المتقدمة، بما فيها المفاعلات النمطية الصغيرة، طبقاً لالتزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد.
- 13- ونقر بالتهديدات التي يواجهها الأمن الحاسوبي وبتهديدات شن هجمات سيبرانية على المرافق النووية، وكذلك الأنشطة المرتبطة بها، بما في ذلك إنتاج المواد النووية والمواد المشعة واستخدامها وخبزها ونقلها، ونسلط الضوء على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء معالجة المخاطر المحدقة بالأمن الحاسوبي عند تعزيز حماية المعلومات الحساسة والنظم الحاسوبية، ونشجّع الوكالة على الاستمرار في تعزيز التعاون الدولي ومساعدة الدول الأعضاء، عند الطلب، في هذا الصدد.
- 14- ونؤكد مجدداً أهمية مواصلة الترويج لعالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ الأطراف في الاتفاقية أحكامها ولتعديلها. ونشير إلى انعقاد مؤتمر عام 2022 للأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي خلص إلى أن الاتفاقية بصيغتها المعدلة مناسبة، ونتطلع إلى انعقاد المؤتمر الثاني للأطراف وإلى استعراض تنفيذ الاتفاقية ومدى ملاءمتها. كذلك، نؤكد مجدداً أهمية الصكوك القانونية الدولية الأخرى في المجال النووي، مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.
- 15- ولنلتزم بالحفاظ على الأمن الفعال للمصادر المشعة طوال دورة حياتها، بما يتسق مع أهداف مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وإرشاداتها التكميلية.
- 16- ونشدد على أهمية النقل الآمن للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وإقراراً بالارتفاع المستمر في كميات هذه المواد، نشدد على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء تدابير فعالة، بما يتسق مع التزاماتها الدولية والوطنية.

- 17- ونشجع الوكالة على أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، تيسير عملية التنسيق الرامية إلى معالجة الترابط بين الأمن النووي والأمان النووي، حسب الاقتضاء.
- 18- ونجدد تأكيد التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى وضمان عدم تمكّن جهات فاعلة من غير الدول من استخدام هذه المواد لأغراض شريرة، ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقاسم المعلومات، على أساس طوعي، بوسائل منها القنوات المتاحة في هذا الصدد. والدول التي تقدّم إخطارات لإدراجها في قواعد البيانات مسؤولة عن دقة هذه المعلومات وموضوعيتها وطابعها التقني البحث.
- 19- وندعم جهود الوكالة والدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز ثقافة الأمن النووي في إطار الثقافة المؤسسية بطريقة متوازنة ومستندة إلى تقييم المخاطر، وكذلك جهودها الرامية إلى الوقاية من التهديدات الداخلية والتخفيف منها، ولا سيما من خلال توفير فرص التعليم والتدريب، وننوه في هذا الصدد بمساهمة الكيانات المؤسسية المعنية الأخرى، مثل الهيئات الرقابية والأوساط الصناعية.
- 20- ونرحب بافتتاح المركز التدريبي والإيضاحي في مجال الأمن النووي التابع للوكالة، الذي يكمل عمله عمل مراكز دعم الأمن النووي ومراكز الامتياز في الدول الأعضاء والمراكز المتعاونة مع الوكالة، والذي يدعم الوكالة في جهودها الرامية إلى بناء القدرات لتدعيم نظم الأمن النووي الوطنية، وهو ما يبرز أهمية دعم الدول الأعضاء لهذا المركز.
- 21- ونشجع الأمانة والدول الأعضاء في الوكالة على مواصلة الجهود التي تبذلها لغرض تعليم وتنمية مهارات الجيلين الحالي والمقبل من المهنيين العاملين في مجال الأمن النووي.
- 22- ونشجع الدول الأعضاء على استخدام البعثات الاستعراضية والخدمات الاستشارية التي تقدّمها الوكالة في مجال الأمن النووي وعلى المساهمة فيها بصورة طوعية.
- 23- وندعو الدول الأعضاء إلى أن تعمل، حسب الاقتضاء، على دعم الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الأمن النووي وأن تسهم فيها من خلال توفير الخبراء وتقاسم الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وكذلك من خلال تسليط الضوء على ما حققته مؤخراً من نجاحات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية المعلومات الحساسة والمعلومات السرية.
- 24- ونقر بأن صندوق الأمن النووي هو أداة مهمة لأنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي. وسنستمر، على أساس طوعي، في توفير الأموال لصندوق الأمن النووي، وكذلك الموارد التقنية والبشرية، حسب الاقتضاء، بما يمكن الوكالة من تنفيذ عملها في مجال الأمن النووي وتقديم الدعم، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إليه.
- 25- ولنلتزم بتعزيز التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين في إطار أنشطة الأمن النووي التي تضطلع بها الوكالة، ونشجع الدول الأعضاء على بناء قوى عاملة شاملة للجميع ضمن نظمها الوطنية للأمن النووي، بما يشمل كفاءة المساواة في الحصول على التعليم والتدريب.
- 26- وندعو الأمانة والدول الأعضاء في الوكالة إلى وضع هذا البيان في اعتبارها في عملية التشاور بين الأمانة والدول الأعضاء أثناء وضع خطة الوكالة للأمن النووي للفترة 2026 – 2029، مع مراعاة وقائع هذا المؤتمر أيضاً، حسب الاقتضاء.

27- وندعو الوكالة إلى الاستمرار في تحسين التواصل مع الدول الأعضاء بشأن أنشطتها في مجال الأمن النووي وتيسير تبادل المعلومات التقنية والعلمية عن خيارات التكنولوجيا النووية والإشعاعية في ميدان الأمن النووي.

28- وندعو الوكالة إلى مواصلة تنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بالأمن النووي مرة كل أربع سنوات، ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيها على مستوى وزاري.

## المرفق 2

### المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل

#### بيان وفد المستقبل المعني بالأمن النووي

إن وفد المستقبل المعني بالأمن النووي فريق متنوع يضم أربعة وعشرين مهنيًا من المهنيين الشباب العاملين في مجال الأمن النووي من تسعة عشر بلداً، وقد اختارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) هؤلاء المهنيين من خلال عملية تنافسية قائمة على تقديم الطلبات كجزء من مبادرة جديدة أعدت لأغراض المؤتمر الدولي الرابع بشأن الأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل.

ونحن، أعضاء وفد المستقبل المعني بالأمن النووي، نقر بأن موضوع "التخطيط للمستقبل" الذي اختير للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024 يوفّر فرصة للحوار والتعاون بين الأجيال من أجل تحقيق السلام والأمن في العالم أجمع. ونحن على قناعة بأن إشراك المهنيين المبتدئين الشباب ليكونوا في صلب هذه المناقشات أمر أساسي.

ولقد تعاوننا على نحو وثيق لمدة ثلاثة أشهر، مستندين إلى الخلفيات الأكاديمية والمهنية لكل منا، بهدف مناقشة مستقبل الأمن النووي وتنسيق وجهات نظرنا وتقديم نتائج مداولاتنا في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024. ومن خلال هذه الجهود المشتركة، يقدّم وفدنا دليلاً ملموساً على القيادة العالمية القائمة على التعاون بين المهنيين الشباب العاملين في مجال الأمن النووي، مع المساهمة بنشاط في النقاش الدولي المتعلق بالأمن النووي.

ويتطرق بيان وفد المستقبل المعني بالأمن النووي إلى أربعة مجالات فرعية هي التواصل العام؛ والتكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي؛ وبناء القدرات؛ وكيفية جعل ميدان الأمن النووي ميداناً شاملاً للجميع.

#### التواصل العام لأغراض الأمن النووي

1- نحث المجتمع الدولي على السعي إلى تغيير التصورات العامة إزاء التكنولوجيات النووية عن طريق التعليم وتقسيم المعلومات بشأن فوائد هذه التكنولوجيات وكذلك بشأن التدابير المتخذة لإدارة المخاطر.

2- وندعو إلى الاعتراف بأن مسائل الأمان النووي والأمن النووي والضمانات مترابطة حُكماً وأنها أساسية لحماية الناس والبيئة والمجتمع.

3- وندعو الدول الأعضاء إلى ضمان الشفافية في المجال النووي، وإلى الاستمرار في التواصل مع الجمهور من خلال استراتيجيات اتصال وبرامج توعية فعالة من أجل تسهيل فهم المخاطر النووية واستراتيجيات التخفيف من هذه المخاطر التي ينفذها المجتمع الدولي.

4- ونؤكد مجدداً ضرورة إقامة تعاون دولي عابر للحدود يشمل تقاسم المعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من الحوادث، وضرورة الاضطلاع بعمل جماعي لتعزيز الأمن النووي، بما يضمن عالمياً أكثر أماناً وأماناً للأجيال القادمة.

5- ونقر بأهمية إجراء البحوث الأكاديمية والتعاون والتدريب من أجل النهوض بالأمن النووي. فهذه المساهمات تدفع عجلة الابتكار، وتعزز النهج المتعددة التخصصات، وتتيح تطوير أحدث التكنولوجيات، وتهيئ الجيل المقبل من المهنيين لمواجهة التهديدات الناشئة. وهذه الجهود أساسية لضمان حماية المواد النووية والمرافق النووية باستمرار.

6- ونشدد على أهمية المعاهدات والاتفاقات الدولية والأطر الرقابية في تعزيز المعايير وأفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن النووي. ونقر أيضاً بالتحديات المستمرة الناجمة عن الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية. وندعو الدول الأعضاء إلى ضمان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية عن طريق تدعيم الأطر القانونية الدولية من أجل تلبية الاحتياجات المتبدلة للمجتمع الدولي.

7- ونشدد على أهمية الحوار بين الأجيال وندعو الجيل المقبل من المهنيين العاملين في المجال النووي إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بوضع السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة بالأمن النووي.

### التكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي لأغراض الأمن النووي

8- يطرح تطوير التصاميم الجديدة للمفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة اعتبارات مهمة متعلقة بالأمن في مجالات عديدة تشمل تشغيل المرافق والنقل وخزن النفايات. ولا بد من أن تتطور المتطلبات والتوصيات المتصلة بالأمن، مواكبةً أوجه التقدم التكنولوجي. ويقدم التصدي لهذه التحديات المتبدلة فرصاً إلى المهنيين الشباب للتأثير في مستقبل الأمن النووي.

9- والدور المحوري الذي ستؤديه المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة في رسم ملامح مستقبلنا القائم على الطاقة المستدامة هو دور سيمسك بزمامه المهنيون الشباب العاملون في مجال الأمن النووي، الذين ستضمن خبراتهم الأساسية النشر المأمون والأمن لهذه التكنولوجيات الكفيلة بإحداث التحولات.

10- ولدينا قناعة راسخة بأهمية تمكين المهنيين الشباب من المشاركة بهمة في أهم البحوث المتعلقة بالأمن النووي، ومن حضور المؤتمرات والحلقات الدراسية والحلقات الدراسية الشبكية المخصصة لمواضيع الأمن النووي والمفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات المتقدمة كي يبقوا على اطلاع على أحدث التطورات في هذا المجال.

11- ونشدد على أهمية التعاون الدولي. ونحن، مهنيي الجيل المقبل، نحرص على تعزيز التعاون وتقاسم المعارف بشأن تكنولوجيات المفاعلات النمطية الصغيرة والمفاعلات النمطية المتقدمة، ومعايير الأمان، وإرشادات الأمن النووي، وجهود منع الانتشار على المستوى العالمي.

12- ونقر أيضاً بأن الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا ذات حدين. فمن شأن حلول الذكاء الاصطناعي أن تعود بالكثير من الفوائد في مجال الأمن النووي في حال تصميمها وتطويرها ونشرها بطريقة آمنة. غير أن سرعة ونطاق تطوّر الذكاء الاصطناعي يمثلان تهديداً خطيراً محتملاً يتعين معالجته.

13- وندعو الدول الأعضاء إلى التعاون للتخفيف من هذا التهديد المحتمل وإلى تقديم التزام مشترك باستخدام التكنولوجيات الحديثة من قبيل الذكاء الاصطناعي للأغراض السلمية حصراً. وندعو إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الناشئة عن طريق تدعيم الأطر القانونية الدولية، ونحث الدول على عدم استخدام هذه التكنولوجيا لاستهداف البنى الأساسية الحيوية تحت أي ظرف من الظروف.

14- ونحث المجتمع الدولي المعني بالأمن النووي على مواصلة الاستثمار في نظم الأمن التناظرية والقديمة والحفاظ عليها من أجل ضمان استمرارية قابلية التشغيل، والأمن المستدام، وتنوع التكنولوجيا التشغيلية.

15- ونطلب إشراك الجيل المقبل من المهنيين العاملين في مجال الأمن النووي في عملية صنع القرارات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الناشئة. فنحن، مهنيي الجيل المقبل، سنرث نتائج تطوير هذه التكنولوجيات. ولذا، يجب أن نُمنح ما يلزم من القدرات والموارد لتوجيه هذه العملية والتأثير فيها.

### بناء القدرات لأغراض الأمن النووي

16- نعتبر أن اجتذاب المواهب الشابة للعمل في مجال الأمن النووي هو أمر ذو أولوية.

17- ونحن على قناعة بأنه ينبغي تنفيذ استراتيجيات محددة الهدف لتوعية الشباب الذين هم في مختلف مستويات التعليم والتواصل معهم كي يحصلوا على فرص للانضمام إلى قطاع الأمن النووي ويكتسبوا المعارف بشأن سبل دخول هذا المجال.

18- ونقر بأنه قد يكون من الصعب تعيين أفراد موهوبين، ولا سيما أفراد الأجيال الشابة الذين يبدوون حياتهم المهنية في المجال النووي، واستبقاؤهم وتنمية مهاراتهم. وندعو الوكالة والدول الأعضاء إلى استكشاف كيفية إعداد استراتيجيات تواصل كفيلة باجتذاب الجيل المقبل للعمل في ميدان الأمن النووي. ويشمل ذلك استخدام الألعاب التعليمية ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل الخارجة عن نطاق الأطر الحكومية التقليدية.

19- ويجب أن نضمن انتفاع المواهب الشابة بالدعم والموارد بما يمكنها من فتح المسارات المؤدية إلى أدوار القيادة. ونظراً إلى تقدّم القوى العاملة في السن شيئاً فشيئاً، سيكون شباب اليوم صانعي القرارات في المستقبل، ولا بد من تزويدهم بالأدوات اللازمة لتولي القيادة بفعالية.

20- ونطلب أن تبرز الجهود المبذولة لتدريب هؤلاء الأفراد وتعليمهم أهمية عملهم في مجال الأمن النووي. ويجب أن تكون فرص إجراء المناقشات التقنية والتعاون بين القطاعات وغيرها من فرص التطور والتقدم وفيرة، وأن يتمكن جميع الأفراد الذين يبدوون حياتهم المهنية في مجال الأمن النووي من الاستفادة منها. وينبغي أن تُمنح الأجيال الشابة فرصاً متكافئة للمشاركة في الدورات التدريبية وحلقات العمل المتعلقة بالأمن النووي.

21- ونشجع على إقامة تعاون متعدد التخصصات عن طريق تمكين المهنيين الشباب العاملين في المجالات التي لها صلة بالمجال النووي، مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة، من الاضطلاع بأدوار مرتبطة بالأمن النووي. فهذا النهج لا يفضي إلى توسيع وجهات النظر فحسب، بل يعزّز أيضاً الطول المستدامة للتحديات المقترنة بالأمن النووي. ويستلزم بناء مستقبل الأمن النووي توافر مجموعة متنوعة من التخصصات المتوازنة التي تغطي أوجه الترابط بين الأمان والأمن، حرصاً على إيجاد نهج موحد. وستفضي هذه الجهود التعاونية إلى استحداث التطبيقات التكنولوجية التي اعتُقد سابقاً أن من المستحيل استحداثها.

## الأمن النووي للجميع

22- نحن، وفد المستقبل، نسلط الضوء على ضرورة أن يكون الأمن النووي شأناً وطنياً ذا أولوية نظراً إلى ما لديه من آثار على المستوى العالمي. وينبغي توجيه المعايير واللوائح الوطنية القائمة والحديثة بما يضمن تعزيز الصكوك القانونية الدولية، ومنها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها. وإذا سمحنا بتزايد أوجه التباين في التنفيذ، يمكن أن تنشأ تهديدات محتملة قد تعرّض الأجيال الحالية والقادمة للخطر.

23- ونحن أعضاء وفد عبر وطني تدفعنا رؤية تتجاوز الحدود وتركز على النهج التعاونية التي تعزز الأمن النووي لصالح الجميع. ونشير إلى أهمية الارتكاز على أسس النهج التقليدية المتعلقة بالأمن النووي، مع التحلي في الوقت ذاته بالقدرة على التكيف لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

24- ونشجع على اتباع نهج شامل لضمان الأمن النووي يتيح قبل كل شيء تمكين جميع المجتمعات ومن ثمّ ضمان حقها في المشاركة في الحوار المتعلق بالأمن النووي.

25- ونباشد الدول الأعضاء أن تعمّق تعاونها لتضمن استمرارية التشغيل المأمون والأمن لمحطات القوى النووية، حتى في الظروف الاستثنائية. ومن المهم بالقدر عينه استخلاص العبر من الحوادث وعواقبها، ووضع مبادئ توجيهية شاملة بشأن الأمن النووي، مع ضمان توافر الإشراف والتوجيه المناسبين للاستمرار في استخلاص العبر من تلك التجارب.

26- ونحث الدول الأعضاء على زيادة فرص تدريب الموظفين المعنيين بالأمن النووي على المستوى الدولي. فهذه الجهود التعاونية ستضمن تهيئة الموظفين التقنيين (بمن فيهم المسعفون وأفراد قوى الأمن)، بالاستناد إلى أطر تعاون معدة مسبقاً، لمواجهة مجموعة واسعة من السيناريوهات والتهديدات التي تواجه البنى الأساسية النووية الحيوية. فالتعاون يعزز حس المسؤولية المشتركة وتقاسم المعارف، ويفضي على هذا الأساس إلى تعزيز مشهد الأمن برمته.

27- وتعزيز التنوع هو جزء أساسي من استراتيجيتنا المستقبلية لأنه يساعد على اتخاذ قرارات أصوب وعلى تحقيق نتائج أفضل. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في تعزيز التدابير التي يتخذها لزيادة التنوع في قطاع الأمن النووي من أجل بناء عالم يستفيد فيه الجميع من التكنولوجيات النووية وعالم لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

### ونناشدكم وضع نداءاتنا في الحسبان لأن مستقبلنا نحن معرّض للخطر.

ونشكر الوكالة على توفير هذه الفرصة الاستثنائية للمهنيين الشباب لاكتساب خبرات فعلية وملموسة في مجالات القيادة والدبلوماسية والأمن النووي الدولي. ونعرب عن امتناننا الصادق لموظفي شعبة الأمن النووي وأمانة المؤتمر، وتحديداً السيد براين دينيهي، والسيد كريستيان دورا، والسيدة سارا مروز، والسيد سنجاي بادمانابهان، للدعم الاستثنائي الذي قدّموه في إطار مداوالات وفد المستقبل ولإعداد هذا البيان.

## المساهمون

أبو بكر صديق علي

ألكس فيبوند

أماندا كارفاليو

كاميلا بويكس

كوسمين فاسيليو

ديانا مافيي

إمانويل لوكافيسكي

فاكوندو سابونارا

هويرونغ وانغ

ماريانا سوروزا

ميغان كلارك

ميغان فيرون

ميغان توغاس-كوك

موزا كارو

مصطفى أوزبك

نيكول وايت

أوسيان فان خيلوي

شيننا ليم

تبيان مصطفى

ويندولين مارتينيز

ويلفرد ماسياتا

وين تهو زار

يرداوليت رحمة الله

زانا أسوليان